



# أجراء هيئات الديمقراطية التشاركية المعنية بالشباب

التحديات والفرص الممكنة

## عملت

في مجال الديمقراطية التشاركية العاملة على تعزيز الشفافية، وتطوير مشاركة الساكنة في عملية صنع القرار، وتحسين الاستثمار في فرص تنمية الساكنة في وضعية إقصاء. وأخيرا، فإنه يساعد على تعزيز الشبكات الاجتماعية وتساعد على تضيق الهوة بين الممثلين المنتخبين ومختلف مكونات المجتمع. تأتي مبادرة إصدار مذكرة مطلبية حول «أجراء هيئات الديمقراطية التشاركية المعنية بالشباب» في خضم سعي جمعية الشباب لأجل الشباب للإجابة عن سؤال المداخل الإجرائية والمؤسسية الكفيلة أن تمكن الشباب والمجتمع المدني من المساهمة في ورش ضمان الأعمال الديمقراطي للمقتضيات الدستورية والقانونية خصوصا ما يرتبط بالديمقراطية التشاركية والحكامة الجيدة. أي استنادا إلى المرجعيات الوطنية والدولية، وكذا التجارب، وذلك انطلاقا من التراكم والخبرات التي طورها كل من الشباب والمجتمع المدني، التي تنطلق من مقاربة الحق في المشاركة الذي تضمنه المواثيق الدولية ومقتضيات دستور 2011. ولهذا الغرض تسعى هذه المذكرة المطلبية إلى تشكل رأي للترافع يقدم خلاصات المسلسل التعبوي والترافعي الوطني والجهوي والمحلي الذي يعبر عن إيماننا داخل جمعية الشباب لأجل الشباب بالدور الريادي للحركة الشبابية المغربية في صون مكتسبات وقيادة التحولات المؤسسية التي يعرفها المغرب.

«مشاركة: أجراء هيئات الديمقراطية التشاركية المعنية بالشباب» على خلق مختبر للتشاور والإعلام والتدريب والترافع، يشكل آلية خلاقة للحوار وبناء القدرات نسعى من خلاله إلى بناء مقومات وآليات تفعيل الهيئات الديمقراطية التشاركية المعنية بالشباب.

تتجلى الغاية الكبرى من مشروع «مشاركة: أجراء هيئات الديمقراطية التشاركية المعنية بالشباب» في خلق مبادرات مدنية قادرة على حث الجماعات الترابية و الفاعلين الجمعويين المحليين على تطوير مبادرات تساهم في إدماج الشباب، من خلال مجموعة من الأنشطة ذات البعد التكويني، الحوار العمومي والمرافعة.

يعد مشروع «مشاركة: أجراء هيئات الديمقراطية التشاركية المعنية بالشباب» آلية الغاية منها تغيير مؤسسي في قواعد التدبير العمومي على صعيد الجماعات الترابية، مبني على التفاعل بين السلطات و المجالس المحلية والحركات المجتمعية العاملة للشباب عن قرب. كما يتأسس مشروع «مشاركة: أجراء هيئات الديمقراطية التشاركية المعنية بالشباب» على تعبئة قطاعات واسعة من المجتمع المدني والشباب، ليس فقط باعتبارهم حاملي للمطلب الاجتماعي بل فاعلين في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المنصفة، وابتكار منهجيات وأساليب قصد تعزيز مبادئ الحكامة المحلية الرشيدة. حيث ينهل مشروع «مشاركة: أجراء هيئات الديمقراطية التشاركية المعنية بالشباب» من التراكمات والتجارب

## الأهداف:

تفعيلا للفصل 12 من دستور ٢٠١١ ، والذي يدعو إلى خلق هيئات للتشاور وإشراك مع مختلف هيئات ومنظمات المجتمع المدني في الإعداد والتنفيذ والتقييم، تهدف، هذه المذكرة إلى إصدار قراءة تحليلية وموضوعية تلامس تفعيل هيئات الديمقراطية التشاركية المعنية بالشباب.»

يستند هذا التحليل إلى قراءة متقاطعة للنصوص الأخوذة من أدبيات وآراء وتجارب وطنية ودولية مع تقييم السياسات العمومية للمشاركة المواطنة وتعزيز الوضعية السياسية والثقافية والاقتصادية للشباب.

لا تهدف هذه المبادرة إلى إعادة قراءة العناصر التشخيصية ، ولا لتحديد المسارات ذات الأولوية، ولكنها تهدف إلى وضع فرضيات لتفعيل الهيئات الديمقراطية التشاركية المكلّفة بالشباب. تقوم هذه المبادرة على مقاربة ورؤية دامجة للشباب ومنظماتهم المدنية.

تقدّم هذه الوثيقة طرقاً ملموسة للإعمال الديمقراطية التشاركية، مع خلال تعزيز الحوار والتشاور والمسؤولية المشتركة في تحقيق النتائج.

## المنهجية:

تطلب إنجاز هذه الوثيقة اعتماد مجموعة من الأنشطة التشاركية والتشاورية، تتلخص أساساً في :

1. إنجاز بحث تشاركي مع 120 شابة وشباب حول رؤيتهم لإكراهات وفرص أجرأة الهيئات الاستشارية للشباب.
  2. تنظيم ورشة تشاركية مع مجموعة من الخبراء والمنظمات الشبابية.
  3. تنظيم لقاءات دراسية مع الجماعات الترابية وهيئات الديمقراطية التشاركية.
- كما تأتي هذه المذكرة مع أجل رسمية وتتميم تجربة جمعية الشباب لأجل الشباب في مجال مواكبة الجماعات الترابية وتقوية قدرات الشباب المرتبطة بإعمال الديمقراطية التشاركية، مع أجل تعميم وتبادل المعرفة بين الشباب.

لقد حرصت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية على اقتراح تصور مسنود بإرادة سياسية قوية للملك والحكومة. وقد اقترحت معالجة «إمكانية» الإدماج الاجتماعي للشباب ، بشكل يلاءم اهتماماتهم الحياتية وفئتهم العمرية المتسمة بالحماسة وإرادة المبادرة والحرية وإثبات الذات والمشاركة.

## وقد راهن هذا التصور على أربع مقاربات أساسية في العمل:

- المقاربة الأفقية تضمن التقائية البرامج والعمل المشترك بين الدولة والجماعات الترابية والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين.
- المقاربة فوق قطاعية توحد قيادة تسمو على القطاعات ، في وضع معايير إعداد المشاريع ، وتتبع تنفيذها وتقييمها.
- المقاربة الشمولية تركز على المعالجة الإدماجية المتعددة الأبعاد المهمة بجميع جوانب المسألة الشبابية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.
- المقاربة الترابية تكيف التصور الوطني العام للسياسة العمومية مع أولويات جغرافية القرب وحاجيات الشباب المجالية (القروية والحضرية).

## وقد اعتمدت هذه القوانين آليات تشاركية تيسر مساهمة المواطنين والمواطنات في :

1. برنامج عمل الجماعة (المادة 119 من القانون رقم 113-14) الذي يعتبر مخططا استراتيجيا للتنمية المحلية عبارة عن لائحة من المشاريع المعدة للتنفيذ خلال فترة خمس سنوات. يتولى المجلس الجماعي اعداده وفق مقاربة تشاركية تساهم فيها الساكنة ومختلف مكونات المجتمع المدني المحلي في ضبط و ترتيب و تدبير حاجيات التنمية المحلية؛
2. هيئة المساواة و تكافؤ الفرص و مقاربة النوع بوصفها هيئة استشارية يحدثها المجلس بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني ، وتختص بدراسة القضايا المتعلقة بالإدماج الاجتماعي و الاقتصادي للنساء و الأطفال و الشباب و الأشخاص في وضعية اعاقا اعتمادا على مقاربة حققة قائمة على التمييز الايجابي (المادة 120 من القانون رقم 113-14) ؛
3. العرائض بوصفها مطلبا شعبيا تقدمه الساكنة أو منظمات المجتمع المدني لمجلس الجماعة بغاية ادراجه في جدول أعماله ، يجب أن يتعلق هذا المطلب بقضية أو موضوع يهم الشأن المحلي ويدخل ضمن اختصاصات الجماعة (المواد 121 و 122 و 123 و 124 و 125 من القانون رقم 113-14).

## كما اعتبرت القوانين التنظيمية الجماعة الترابية فاعلا بالتنمية المحلية و المسؤول الأساسي على قيادة التغيير، ولعقلنة التخطيط و توجيه المشاريع و اقتصاد الجهد و الموارد ، فقد أسند القانون التنظيمي الجديد للجماعات ، صلاحيات اتخاذ المبادرة للمجلس المنتخب بغاية تعبئة الساكنة و الجمعيات المحلية و مختلف الفاعلين المؤسساتيين (مصالح الدولة) وفق تصور تشاركي (اليات المشاركة) يسمح بادماج هؤلاء الفاعلين في مختلف مراحل اعداد برنامج عمل الجماعة.

**إعادة الاعتبار للمشاركة الفاعلة،** وفق مقتضيات دستور 2011 ، حيث لم تعتمد تقتصر على فكرة «التحسيس و الاخبار» لتعبئة الساكنة من أجل دعم المجلس الجماعي أو مصالح الدولة في مرحلة انجاز مشاريع التنمية التي تم تحديدها مسبقا. فقد أكدت التجارب الوطنية و الدولية أن هذا النوع من المشاركة لن يثمر على نتائج على المدى البعيد ، بما أن قراراته اتخذت خارج المجتمع و بدون استشارة قبلية مع الساكنة. فالمقصود هنا ، أن يتحقق التفاعل الايجابي للساكنة مع العرض المقدم للمشاركة من لدن الفاعلين العموميين المعنيين و هذا التفاعل يتم قياسه بثلاثة مؤشرات :

**المستوى الأول:** تحسيس الساكنة و اخبارها بقرار المجلس الجماعي تنظيم لقاءات و منتديات تشاورية معها حول حاجاتهم و قضايا التنمية ؛

**المستوى الثاني:** وقوع انخراط فعلي للساكنة في دينامية تحديد حاجيات التنمية و اقتراح المشاريع ، أي أن يقبل الأفراد و الجماعات المشاركة في مسلسل الحوار و التشاور الذي تطلقه الجماعة كإطار مؤسساتي للتشخيص الترابي و التخطيط الاستراتيجي لمشاريع التنمية؛

**المستوى الثالث:** استمرار هذه التعبئة الشعبية عبر مشاركة تنظيمات الساكنة المدنية في متابعة القرارات المتخذة في مرحلة التخطيط و التقييم ؛ عندئذ تحصل الشراكة و يصبح المجتمع المحلي جزءا من القرار الجماعي و من مبادرته التنموية .

## تفعيل مبادئ الشراكة والتعاون بين المجلس الجماعي والجمعيات:

تحدد المادة 120 من القانون التنظيمي للجماعات رقم 113-14 الإطار المؤسسي الذي يؤطر هذه الشراكة. حيث «تحدث لدى مجلس الجماعة هيئة استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني تختص بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة و تكافؤ الفرص و مقاربة النوع تسمى هيئة المساواة و تكافؤ الفرص و مقاربة النوع». كما حددت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية شروط تفعيل وتنظيم المشاركة المواطنة في القرار الجماعي ، من خلال اعتماد آليات تشاركية للحوار والتشاور (الباب الخامس من القانون رقم 14-113). تحيل التنمية المحلية على دينامية مجالية تركز على مقاربة للتنمية عبر ثقافة الشراكة. يمكن الساكنة وتنظيماتها من حيازة الاعتراف المؤسسي ، والدعم والعناية الضرورية لاندماج سلس في تصور استراتيجي يقوم على (1) المسؤولية التضامنية بين الفاعلين المحليين و(2) على الشراكة بين هؤلاء و بقية الفاعلين الآخرين ، لانجاح رؤية تنمية الجماعة المصاغة بشكل توافقي تشاركي مع الساكنة. من هذا المنظور تكون مقاربة الشراكة و التضامن أهم من المشروع ذاته.بما أنها تشكل الأساس الحاسم الذي ينهض بدنامية التنمية أو يقف دون تقدمها. و لهذا فان حضور الوعي لدى المنتخبين و الفاعلين المدنيين بضرورة الانفتاح على بعضهم البعض يعد مقدمة أساسية لتطوير شراكة داعمة لأوراش التنمية الترابية.

### على مستوى المشاركة الفاعلة في برنامج عمل الجماعة :

يتطلب تعزيز المشاركة المواطنة في برنامج عمل الجماعة ، تيسير الحوار و تبادل الأفكار و اطالة مدة التواصل بين المجلس المنتخب و الساكنة (الناخبون) ، كما يقتضي التفهم الجيد و المسبق للأوضاع المحلية ؛ وتشجيع التفكير المشترك في مشكلات التنمية المحلية والحلول الممكنة ، حتى يتمكن من الوصول لاستيعاب شامل و مسبق للقضية أو المشكل و تعبئة عناصر من الساكنة الذين لديهم مثل هذا التفهم؛ ينبغي دعم المشاركة المواطنة في برنامج عمل الجماعة على الالتزام باعداد وتنفيذ الأفعال الواقعية للحلول التي تم تحديدها ، وذلك من خلال تشجيع الساكنة المعنية بتبادل وجهات النظر؛ و خلق الوعي بأهمية مشاركة في الشأن المحلي و التحفيز و اكتساب المهارات الضرورية للتخطيط الاستراتيجي التوافقي لمشاريع التنمية؛

تحسين الثقة المتبادلة بين المجلس الجماعي و الساكنة و اشراك تنظيماتها المدنية عبر شراكة مستدامة تيسر التواصل و الشفافية حول القرارات المتخذة و النتائج لمحصل عليها و ضمان التداول للمعلومات المتعلقة بمختلف مراحل اعداد و تنفيذ و تتبع المشاريع؛

### تقوية أدوار المنتخبات و المنتخبين في إدماج قضايا الشباب

يعتبر دور المنتخبين الجماعيين حاسما في اعداد و تفعيل مشاريع وأنشطة التنمية المحلية.و تمكين الشباب و منظماتهم المدنية من الاستفادة من المسالك و الآليات التشاركية التي اعتمدها القوانين التنظيمية للجماعات الترابية ، للمساهمة الفعالة سواء في مرحلة تحديد حاجياتهم الادماجية ، أو في مرحلة ترتيب الأولويات و التخطيط الاستراتيجي للمشاريع ، أو في مراحل التعاقد و التنفيذ و التتبع و التقييم. الا أن هذه المساهمة تتوقف بالدرجة الاولى على توفر المجلس الجماعي على الارادة السياسية الضرورية لتحقيق هذا المبتغى ، وثانيا على التعاطي الايجابي لمنظمات المجتمع المدني مع هذه الارادة والاستعداد الجيد للاسهام في ترجمتها على أرض الواقع .



## أولاً: تطوير شراكة ترابية من أجل النهوض بأوضاع الشباب

تتمتع المجالس الترابية بأليات تديرية تمكنها من اعداد مشاريع و برامج خاصة بالشباب وفق تصور استراتيجي يجعل المجالس الترابية حاملة للسياسة المحلية للشباب ، تتجاوز كونها مجرد روزمانه من الاجراءات و التدابير و الأنشطة المؤقتة ، وتحقق سياسة اشمل تتجاوز المعالجة اللحظية للمشاكل المرتبطة بالاستهداف الموجه لفئة اجتماعية مخصصة.

هذه السياسة المحلية المندمجة للشباب بإمكانها ان تتحقق وفق التصور القانوني والتدبري الذي قام عليه القوانين التنظيمية للجماعات الترابية ، على أساس أنها اطار لالتقائية برامج عمل الجماعات الترابية و السياسات العمومية المعنية باشكاليات الادمج الاجتماعي و الاقتصادي للشباب ، وفق تصور شامل للشراكة الترابية تفعل بمقتضاها السياسة الوطنية المندمجة للشباب.مع ضمان الكفايات التديرية المؤسساتية الكفيلة بنجاحها ، عبر إطار دقيق للشراكة الترابية تحدد فيها التزامات الفاعلين (جماعات ترابية و قطاعات وزارية للدولة والمنظمات الشبابية ...) ومسؤولياتهم و أدوارهم التديرية والتمويلية بشكل تكاملي واضح.

## ثانياً: تعزيز دور للمنظمات الشبابية وموقع للشباب في دينامية التنمية المحلية

يتميز النسيج الجمعي الذي يشتغل حول قضايا الشباب في جميع مناطق المغرب ، خاصة في المدن الكبرى والمتوسطة ، بخاصيتي «أفقية التدخل وتنوع مجالات التدخل» (الرياضة و الثقافة والترفيه والاعاقه وتنمية القدرات والادمج الأسري والمواكبة الصحية و النفسية) وهو ما يؤهله الى أن يشكل وسيطاً اجتماعياً تستعين به الجماعات الترابية في استهدافها لقضايا الشباب والذي يساعد على بلوغ هذا المبتغى. حيث من الضروري ، اتخاذ مجموعة من التدابير حتى نتفادى العوائق التي تحيل دون بروز الجمعيات الشبابية كفاعل أساسي في مسلسل التنمية المحلية. ونذكر من هذه العوائق :

1. مخاطر الوقوع في فخ الصراع حول مصالح ضيقة بين الجمعيات ، خاصة على مستوى توحيد التصور بشأن أهداف الشراكة بين الجماعات الترابية والجمعيات بسبب مشكل القيادة وعدم الاتفاق على خطة للتفاوض المشترك مع ممثلي المجالس الترابية؛
2. تخوف المنتخبين من وجود خلفية سياسية لعمل الجمعيات قد تضر بمصالحهم الاجتماعية وعلاقاتهم مع الكتلة الناخبة؛
3. ضعف استدامة التزامات الجمعيات على مستوى العمل المشترك بسبب هشاشة كفاياتها التنظيمية وضعف مهنتها ونقص على مستوى الأليات التديرية المضبوطة للتبع والتقييم ، خاصة فيما يتعلق بالجانب المحاسباتي و تدبير المشاريع؛
4. ضعف الديناميات الجموعية المهتمة بقضايا الشباب في الجماعات القروية و المدن الصغرى والمتوسطة ؛
5. الاعتماد المتزايد للدعم الموجه لتمويل الجمعيات الحاملة للمشاريع والاستثمار المجالس الجماعية في الشركات الجموعية المهتمة بالخدمات ، وهو ما يدعمه الفهم الخطي لمنشور الوزير الأول رقم 7-2003 المتعلق بالشراكات بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني.

## ثالثاً: ضمان الإنزامية القانونية لمأسسة هيئة للديمقراطية التشاركية للشباب على صعيد الجماعات الترابية

اظهرت التجارب الفضلي لإرساء هيئات الديمقراطية التشاركية سواء على صعيد الجهات أو الجماعات ، أن الشباب لعب دوراً مهماً في التعبئة فيما يخص مراحل اعداد الوثائق و تنظيم اللقاءات التأسيسية للمجالس المحلية للشباب ، ثم ادارتها فيما بعد . حيث أن الاشراف المباشر للجمعيات والفعاليات الشبابية على تدبير هذه المراحل ساهم بشكل كبير في تطوير الوعي بمقومات قيادة التغيير عند هؤلاء الشباب وتحمل المسؤولية في تدبير الخلافات التي عادة ما كانت تطرح بسبب غياب ثقافة العمل المشترك والتواصل بين مكونات النسيج الجمعي المحلي . يقتضي هذا ، تعزيز فرص مأسسة فضاءات المشاركة المواطنة للشباب ، وفق اطار تعاقدى مرن ييسر معالجة المشاكل الترابية من جهة ، و ضرورة ملائمة الرؤية المحلية ومشاريعها التنموية (برنامج عمل الجماعة) مع ما تقتضيه التقائيتها بالسياسات الوطنية المعتمدة في هذا الشأن (مثال الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب و المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) من جهة ثانية.